World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/020205

Political Participation for the Arab Woman between the Democratic Development and Culture Privacy

Khaled Fayad *

Bahrain Institute for Political Development, Manama, Bahrain.

Received: 15 Oct. 2019; Revised: 11 Nov. 2019; Accepted: 26 Nov. 2019.
Published online: 1 Dec. 2019.

Abstract : The article focuses in the issue of the political participation of women in the Arab world and how its role was. It starts from an intellectual base that has always been in the minds of many Islamic thinkers who have enriched Islamic thought with their open mind think far from extremism which believes in development and benefit from human thought in general and based on full respect for the religious text His holiness for any human interpretations or interpretations that may be restrictive or prohibitive to the political role of women.

The article demands that the current era must be overcome with its limitations and obstacles so that society becomes more developed and accomplished based on its legs - man and woman - without discrimination or distinction With the culture believes in the values of justice and equality among all citizens of one country.

Stressing the historical and vital role in many of the Islamic Era that have passed on the Arab world since the Mohamed's message and how the woman was able to prove her role and that was the pioneer despite the constraints that surrounded him.

Keywords: Political participation, Islam and democracy, women in Islam, Arab democracy, Cultural privacy, Political equality.

* Corresponding author E-mail: k.fayyad@bipd.org

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

بين التطور الديمقراطي والخصوصية الثقافية المشاركة السياسية للمرأة العربية

خالد فياض

معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، البحرين.

الملخص: تدور الورقة البحثية حول قضية المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي وكيف كان دورها ، وهي تنطلق من قاعدة فكرية دائما ما كانت في اذهان العديد من المفكرين الإسلاميين الذي اثروا الفكر الإسلامي بآرائهم الانفتاحية البعيدة عن التشدد والمؤمنة بالتطور والمستفيدة من الفكر الإنساني عموماً والمستندة على الاحترام الكامل للنص الديني وقداسته عن أية تفسيرات أو تأويلات بشرية قد تكون مقيدة أو مانعة للدور السياسي للمرأة ، ويطالب المقال بضرورة تجاوز العصر الحالي بقيوده وعوائقه ليصبح المجتمع اكثر تطورا وانجازا مستندا على ساقيه – الرجل والمرأة – دون تمييز او تفرقة في ظل ثقافة تؤمن بقيم العدالة والمساواة بين كافة أبناء الوطن الواحد . مؤكدة على تاريخية هذا الدور وحيويته في العديد من الحقب الزمنية التي مرت على الوطن العربي منذ الرسالة المحمدية وكيف أن المرأة استطاعت ان تثبت دورها ذلك وكان لها الريادة رغم ما احاطه من معوقات..

كلمات مفتاحيه : المشاركة السياسية، الإسلام والديمقراطية، المرأة في الإسلام، الديمقراطية العربية، الخصوصية الثقافية، المساواة السياسية.

1 المقدمة

تجمع أدبيات التنمية الحديثة على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة هو السبيل الأنجح والأسرع لتقدم أي مجتمع، والمشاركة العامة تعني المشاركة الاقتصادية في قوة العمل، انتاجا واستهلاكا، وتعني المشاركة الاجتماعية في الاسرة وعضوية مؤسسات المجتمع المدني بكافة اشكالها وانواعها وتعني المشاركة الثقافية في انتاج الفكر والفن والادب وتهذيب الوجدان وترقية الذوق العام وتعني المشاركة السياسية في عملية صنع القرار المحلي والوطني من خلال مؤسسات ومجالس صنع القرار التشريعي والتنفيذي.

وربما تكون المشاركة السياسية هي اهم مجالات المشاركة في الحياة العامة فالإنسان السياسي هو ذلك الانسان الواعي المتفاعل الذي اذ لم يشارك في صنع القرار مباشرة فسوف يترتب على ذلك مشاكل مجتمعية لا يعرف الى اي مرحلة ممكن ان تنتهي عندها.

وقد حظيت قضية المشاركة السياسية للمرأة بأهمية كبيرة خلال العقود الاخيرة واصبحت هذه القضية تثار بشكل مكثف على عدد من المستويات فمن جهة تطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عموما ومن جهة ثانية تطرح مشاركة المرأة سياسيا كجزء من الخطاب الدولي العالمي العولمي حول المرأة وذلك ضمن فعاليات ادماج المرأة في التنمية الاجتماعية او ما اصطلح على تسميته في وثائق الامم المتحدة المتعلقة بالمرأة بعملية التمكين ، أما من جهة ثالثة فإن الخطاب النسوي على اختلاف توجهاته وجمهوره يطرح قضية المشاركة السياسية للمرأة كأولوية ومدخلاً لعميلة التغيير الاجتماعي لصالح المرأة عبر تقديم عدد من الآليات والوسائل لتدعيم المشاركة[1] . وتعد درجة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع ومستواها محصلة للتفاعل بين هذه الانماط من الخطاب من ناحية وثقافة المجتمع ودرجة تطور وعيه من ناحية ثانية.

[1] جوردون مارشال ،ترجمة محمد محي الدين وآخرون : موسوعة علم الاجتماع ، القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة ، 2001 ، المجلد الأول،.ص: ص 225:227.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأية دولة، وتعد دليلاً على مدى الديمقراطية التي يتمتع بها هذا النظام ومدى تمسكه بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة. وقد شكلت مسألة المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي أحد المطالب الشعبية الرئيسة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وكان ذلك تعبيراً عن اعتراف وتقدير المجتمعات العربية بالدور الذي لعبته –ولا زالت تلعبه–المرأة العربية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1]. وفي الوقت ذاته تمثل تعبيراً عن العقلية المستنيرة والأفق الواسع للشعوب العربية بصورة عامة

ومن هنا، كان الحرص على النهوض بالمرأة لمساعدتها على تفعيل دورها السياسي في المجتمع ووضعها في المكانة التي تناسب دورها التاريخي في الوطن العربي. ولا يمكن أن يتم ذلك خارج إطار امرأة حرة، وحرية المرأة ومشاركتها الفاعلة في بناء الوطن بحاضره وغده مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوتيرة التحول الديمقراطي. فكلما زادت سرعة وتيرة التحول كلما كان ذلك مؤشرا على وجود سعي دؤوب من خلال الفئات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع وخاصة المرأة في إيجاد مكان مناسب لهم في عملية مأسسة الدولة والتوزيع المتساوي للقيم الديمقراطية بين أبناء المجتمع الواحد.[2] وفيما يخص المشاركة السياسية للمرأة تحديداً من حيث علاقتها بالتحول الديمقراطي، فإنها لازمة لإبعاد شبهة التحيز والتمييز ضد فئة من المواطنين بسب الاختلاف في النوع، ولإثبات أن الدولة تحترم دور المرأة في بناء مستقبل أمتها بقدر ما تحترم الدور الخاص للمرأة الذي تقوم من خلاله بعملية التنشئة داخل الأسرة التي هي اللبنة الأولى للمجتمع.

إلا ان المشاركة السياسية للمرأة في عملية التحول الديمقراطي قابلتها العديد من العراقيل، فتاريخياً تعود المشاركة السياسية للمرأة الى فترات ليست ببعيدة في تاريخ الانسانية فاليونان القديمة والتي تعرف بأنها مهد الديمقراطية في العالم حرمت المرأة من حق المشاركة السياسية فقد اقتصرت ديمقراطيتها على فئة الرجال الأحرار ممن تتعدى أعمارهم 18 سنة، وهذا بالتبعية كان يفترض استبعاد المرأة. ومع التطور التاريخي للأمم وتبلور مفهوم الديمقراطية بشكل أوضح فتح الباب أمام مشاركة المرأة إلا أنها ظلت في المجمل مشاركة محدودة تقتصر على بعض مجالات العمل السياسي وعملية صنع القرار ولا تشملها كافة ، أخذاً فى الاعتبار ،بطبيعة الحال ،التفاوت النسبي في مستوى المشاركة السياسية للمرأة من منطقة من العالم إلى منطقة أخرى حتى وصلنا إلى العصر الحديث والذي اصبحت المرأة فيه نظريا على الاقل تقف على قدم المساوة مع الرجل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا دون تمييز بينها وبين الرجل[3] ، إلا انه عمليا فإن الامر يحتاج الى جهد ومثابرة في العديد من دول العالم حتى يخرج النظري الى الاطار العملي[4] .

وفي الوطن العربي تعرضت قضية المشاركة السياسية للمرأة للعديد من الإشكاليات منها ما هو ثقافي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي ولكن تظل الإشكالية الأكبر هي الإشكالية الثقافية المرتبطة ببعض التفسيرات والتأويلات الدينية والتي انعكست على كافة الإشكاليات الأخرى باعتبار ان الدين في مجتمعاتنا العربية يشكل محورا هاما في تطورنا السياسي بل ان شئت القول هو المحور الأهم على الاطلاق[5] ، وقد تعرض العديد من المفكرين الإسلاميين لقضية الديمقراطية في الإسلام مركزين جل جهودهم على وضعية المشاركة السياسية للمرأة العربية وما يحيط بها من قيود وما لحق بها من رؤى تحررية تقدمية وحاولوا جل طاقاتهم إيجاد مبرر مناسب للتقييد او الاباحة محاولين بذلك توضيح الأمور بشكل دقيق وواضح . فكانت الاجتهادات الفقهية الإسلامية والتي انقسمت الى ثلاثة تيارات رئيسية في مسالة المشاركة السياسية للمرأة.

[1] نيفين مسعد وآخرون : الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2008. ص: ص 325:328.

[2] Nathan Glazer , Democracy and deep divides, (journal of Democracy , April 2010)National Endowment for Democray, p:p 12:14

3 الديمقراطية في مواجهة التغيير ،دليل الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية نيويورك ،المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية ،2010 . ص:ص 136: 142 .

4 يحياوي هادية : المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر ، الجزائر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة المفكر ، العدد التاسع، 2013 ، ص:ص21: 28.

5 د سامية خضر صالح : المشاركة السياسية والديمقراطية ، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ،القاهرة ،2005، ص:ص 99 : 105 .

© 2019 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الاتجاه الأول هو الرفض التام:

يوجد اتجاه فقهى يميل إلى التشدد في التعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة فلا يجيزها من حيث المبدأ، ويرتبط هذا التحريم من وجهة نظره بأمرين أساسين. الأمر الأول رفض فكرة الديمقراطية التي تقوم على أساس الأغلبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب التي قد لا تصل بالضرورة للسلطة بمن يقوم على تطبيق شرع الله. والأمر الثاني التحفظ على ما يرتبط بخروج المرأة ومشاركتها فى الحياة العامة من مفاسد ومخالطة للرجال.[1] ويلاحظ أن هذا الاتجاه الفقهي قد أخذ فى الانحسار بشكل عام مما فتح الباب لاجتهادات أخرى تتعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة بدرجات مختلفة من التقييد والإباحة.

الاتجاه الثاني: القبول المقيد

يمكن التمييز في هذا الإطار بين اتجاهين فرعين، الأول يبيح مشاركة المرأة بالتصويت في مختلف الانتخابات العامة معتبراً ذلك من باب توكيل المرأة من ينوب عنها في إدارة شئونها السياسية. والثاني يفرق بين الولاية الخاصة التي يقر فيها بمشاركة المرأة من قبيل الاستوزار والنيابة البرلمانية أو المحلية وبين الولايات العامة الممثلة في رئاسة الحكومة والقضاء. وهذه يرفضها انطلاقاً من تفسير الآية الكريمة " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها" على أن الأمانة هي الولاية العامة للرجال، وكذلك تفسير الحديث الشريف " لم يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " أي أن ولاية المرأة مقترنة بالخسارة.[2] ويلاحظ أن هذا الاتجاه بشقيه ما زال يعبر عن قطاع واسع من آراء الفقهاء المحدثين ، وذلك على الرغم من الحجج المضادة التى تبيح ولاية المرأة استناداً إلى الآية الكريمة " : "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصّلاة ويؤتون الزّكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إنّ الله عزيز حكيم" (التوبة: 71) ،والتي تفيد معنى الولاية المشتركة ، وإلى الحديث الشريف " إنما النساء شقائق الرجال " .

الاتجاه الثالث: المشاركة الواسعة

يمثل هذا الاتجاه أحد أبرز مجالات التطور في الاجتهادات الفقهية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة. وينطلق مؤيدو هذا الاتجاه من أن التطور السياسي لنظم الحكم تحول بالمناصب العامة إلى ما يشبه المؤسسة التي لا يعدو دور من يترأسها كونه دوراً تنفيذياً وليس إنشائياً. وأنه في غياب دولة الخلافة الإسلامية التي يتولى من يقوم على أمرها إمامة الناس في الصلاة لا مانع من وجود المرأة على رأس الدولة. ويرى أنصار هذه الاتجاه ان اعتبار المرأة دون مستوى الرجل هي وجهة نظر اجتماعية لا علاقة لها بالتشريع الإسلامي إذ ليس في القرآن الكريم آية واحدة تحرّم على المرأة اعتلاء سدة الحكم، وهي ليست قاصرة عقليا، ولا تقل كفاءة عن الرجل. وليس هناك مانع شرعي يمنع المرأة من تحمل المسؤولية وتولي السلطة العليا في دولتها. فالمفهوم الإسلامي هو مفهوم متحرك منفتح على حركية المرأة من حيث انفتاحه على إنسانيتها. من غير أن يغفل الخصائص والمواهب التي تمتاز بها المرأة ، والمواهب والخصائص التي يمتاز بها الرجل. وهذا التميز لكل واحد منهما لا يلغي أفضلية من يستحق منهما أن يتولى أي منصب في الدولة. فلو كانت الذكورة شرطا في لتبوأ المناصب السياسية لوجب بيانه بشكل قطعي الدلالة واضح النص[3].

ومما يدعم حق المرأة في العمل السياسي وصف القرآن لملكة سبأ بلقيس وصفا دقيقا يبرز به حنكتها السياسية وحسن تدبيرها لدولتها، ورجاحة عقلها، فهي تستشير رجال دولتها قائلة: "يا أيّها الملأ أفتوني في أمري ما كنت فاعلة أمرا حتى تشهدون" (النمل: 32)

1 - دلال الزايد ، ورقه عمل بعنوان : دور السلطة التشريعية في تعزيز حقوق المرأة الدستورية ، مقدمه للمؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية (دمج احتياجات المرأة في التنمية . دور الجهود الوطنية . فرص متكافئة . عدالة وتقدم للجميع) 8- 10 نوفمبر 2010 ص ص 21

2 د.رغده وحيده :المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية،حالة الجزائر بحث مقدم لجامعه باجي مختار ؛ عنابه ؛ الجزائر 2014؛ ص 148.

3 د إسماعيل صبري عبدالله المعوقات الإقتصادية والأجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ، منشور في الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية 1986 ص 87

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وفي سورة الممتحنة تأكيد على ذات المعنى بقوله تعالى: "يا أيّها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهنّ ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهنّ واستغفر لهنّ الله إنّ الله غفور رحيم "(الممتحنة: 12) وهكذا فان القرآن بهذه الآية قد أقرّ صراحة بحق؛ المرأة في الإدلاء بصوتها في الانتخابات بمختلف أنواعها وفي المشاركة السياسية مع الرجل في الحكم وفي الولاية[1].

وتعدّ البيعة من أخصّ أمور السياسة التي شاركت النّساء فيها منذ ليلة العقبة الأولى حيث كانت أمّ عمارة نسيبة بنت كعب المازنية ممن حضرن ليلة العقبة وبايعن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم كما شهدت المرأة البيعة الثانية، وبايع الرسول صلى الله عليه وسلم النّساء على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يأتين ببرهان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصين في معروف فأدلين بأصواتهن بكل جرأة. وقد حضرت هند بنت عتبة امرأة سفيان بن حرب بيعة النساء هذه البيعة وكانت تتكلم عند كل جملة يقولها الرسول عليه الصلاة والسلام فيجيبها[2].

كما شاركت المرأة–أيضا–في النضال السّياسي وهاجرت إلى الحبشة ثم إلى المدينة وخرجت في الحروب مدافعة عن دينها وعن رسولها، وهذا كلّه من الأعمال السّياسية.

ومن تراثنا العربي هناك الدور النيابي الذي قامت به سوداء بنت عمارة بن الأشطر الهمدانية التي مثلت قومها عند معاوية لما توسّطت لديه لرفع المظالم التي كان يمارسها عامله عليهم، فقامت بعمل النائب في البرلمان، ونجحت في مهمّتها رغم أنّها كانت –من المعارضة بتعبير العصر اليوم، ولا ننسى السيّدة أروى بنت أحمد بن جعفر بن موسى الصليحية زوجة الملك الأكرم التي ظل حكمها في اليمن في أواخر القرن الخامس الهجري نحوا من أربعين سنة وتوفيت سنة 532هـ، والسيدة خنيفة خانون التي تولت الحكم في حلب سنة 634 بعد وفاة أبيها الملك العزيز وهي ابنة أخ السلطان صلاح الدين الأيوبي الملك الصالح العادل أبوبكر بن أيوب وقد ظلّت في الحكم ستّ سنين، والسيّدة الشريفة فاطمة التي استولت على صعدة باليمن سنة 1456 هـ وملكت صنعاء ونجران وقامت بالدّعوة للشيعة الزيدية، وستّ الملوك أخت الحاكم بأمر الله وكانت من حكاّم الدّولة الفاطمية في مصر. وأمّ ملال السيّدة بنت الأمير الصنهاجي المنصور بن يوسف الصنهاجي، وأخت الأمير المعزّ بن باديس، ومربّية الأمير باديس بن أخيها المعزّ التي شاركت أخاها باديس في الحكم، ولما توفيّ خلفه وليّ العهد وكان صغير السنّ، فأقام رجال الدّولة عمّته أمّ ملال وصيّة عليه إلى أن بلغ سنّ الرشد فنجحت في تدبير الحكم[3].

اما عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يقول فيه "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" فإن هذا الحديث قد روي تعليقا على موقف عائشة من الامام عليّ بن ابي طالب بعد مرور خمسة وعشرين سنة على وفاة النّبي صلى الله عليه وسلم، وعلى اعتبار أن الحديث صحيح رواه البخاري، فإنّ الخبر خاص بظرف زمني معين لا يعمّم حكمه على سائر الأزمان، ونص الخبر: سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يلي أمر فارس؟ قالوا امرأة، قال :"ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" فيفهم من النصّ أنه نبوءة من الرّسول صلى الله عليه وسلم بفشل سياسة الفرس على يد هذه المرأة التي عرفت بالميوعة واللامسؤولية[4].

1 د سعدى محمد الخطيب حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق منشورات الحلبى الحقوقية الطعبة الأولى 2009 . ص 54.

2 د هبة رءوف عزت المرأة والعمل السياسى رؤية إسلامية رسالة ماجستير كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1992. ص 121

3 دعبد الكريم زيدان،المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية (مؤسسة الرسالة ،بيروت ،الطبعة الثالثة)2000م ص 42-45

4 محمد الغزالى ، سر تأخر العرب والمسلمين (دار الصحوة ، القاهرة ، الطبعة الأولى) 1985م. ص 65-68

© 2019 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

2 الخاتمة

إن الحديث عن أي تطوير في الفكر السياسي الاسلامي لينطلق دائما من تطور وتغير البيئة الإنسانية المحيطة بظروفها المكانية والزمانية وبتراكم الخبرات والتجارب السياسية، الامر الذي يفرض دائما الفهم المتطور للنصوص القرآنية بما يفتح المجال امام التفسير العقلي الذي يربط النص بسياقه العام سياسيا واجتماعيا وثقافيا بالإضافة الى السياق الجغرافي ، وينبغي علينا ان ننظر لقضية المشاركة السياسية للمرأة انطلاقا من هذه القاعدة التي دائما ما كانت في اذهان العديد من المفكرين الإسلاميين الذي اثروا الفكر الإسلامي بآرائهم الانفتاحية البعيدة عن التشدد والمؤمنة بالتطور والمستفيدة من الفكر الإنساني عموماً والمستندة على الاحترام الكامل للنص الديني وقداسته عن أية تفسيرات أو تأويلات بشرية قد تكون مقيدة أو مانعة للدور السياسي للمرأة وهو ما ينبغي تجاوزه في العصر الحالي ليصبح المجتمع اكثر تطورا وانجازا مستندا على ساقيه – الرجل والمرأة – دون تمييز او تفرقة في ظل ثقافة تؤمن بقيم العدالة والمساواة بين كافة أبناء الوطن الواحد .

3 التوصيات

من خلال تلك المقالة المختصرة نستطيع ان نحدد مجموعة من التوصيات من خلالها يمكن تطوير ديمقراطية عربية تؤمن بالمساواة السياسية الكاملة بين الرجل والمرأة في الوطن العربي أهمها:

- ضرورة تنقية التراث العربي مما علق به من تشوهات لحقت به بسبب اتصالها بحضارات وثقافات أخرى كانت لها نظرات دونية للمرأة عموما ولدورها السياسي خصوصاً.
- أهمية إعادة النظر في آليات التنشئة السياسية العربية وخاصة دور المدرسة والجامعة من خلال تنقية المناهج التعليمية مما علق بها من قيم استبدادية وديكتاتورية لا تناسب جوهر الثقافة الديمقراطية، كما أنه من الأهمية العمل على إعادة تأهيل المدرس لكي يكون خطابه التعليمي أكثر تقبلا لتطورات الفكر السياسي الإنساني عموما والفكر السياسي العربي خصوصاً.
- تشجيع حوار وطني ديني يكون طرفيه القوى المدنية ورجال الدين بمحاولة الوصول الى توافقات معهم اكثر مرونة في النظر الى التراث الإسلامي وللمفكرين الإسلاميين السابقين، كما انه من الأهمية ان تقف القوى المدنية على ارض عربية تراعي الخصوصية الثقافية العربية وتنطلق منها لخلق رؤية ديمقراطية عربية حقيقية تعلي من الدور السياسي للمراة العربية حتى تكون على قدم المساواة مع اخيها العربي.
- أهمية السعي لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمعات العربية فالمدخل لنيل المرأة لحقوقها السياسية خصوصا هو نيل كافة فئات المجتمع لحقوقهم السياسية المسلوبة عنهم هم بسبب انتماءاتهم السياسية او الدينية او القومية او العرقية.

المراجع

المراجع العربية

[1] إسماعيل صبري عبد الله المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، منشور في الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (بيروت: سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية) الطبعة الثانية 1986.

[2] الديمقراطية في مواجهة التغيير، دليل الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية (نيويورك، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية) عام 2010.

[3] جوردون مارشال، ترجمة محمد محيي الدين وآخرون: موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة) 2001.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[4] دلال الزايد، ورقه عمل بعنوان: دور السلطة التشريعية في تعزيز حقوق المرأة الدستورية، ورقة مقدمه للمؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية (دمج احتياجات المرأة في التنمية. دور الجهود الوطنية . فرص متكافئة. عدالة وتقدم للجميع) 8–10 نوفمبر 2010 .

[5] رغده وحيده: المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر (بحث مقدم لجامعه باجي مختار؛ عنابه؛ الجزائر) 2014

[6] سامية خضر صالح: المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة (القاهرة: كتب عربية) 2005.

[7] سعدى محمد الخطيب: حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق (دمشق: منشورات الحلبى الحقوقية) الطبعة الأولى 2009.

[8] عبد الكريم زيدان المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة) الطبعة الثالثة 2000م.

[9] محمد الغزالي، سر تأخر العرب والمسلمين (القاهرة: دار الصحوة) الطبعة الأولى 1985م.

[10] نيفين مسعد وآخرون: الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة) 2008.

[11] هبة رءوف عزت: المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية (القاهرة: رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) 1992.

[12] يحياوي هادية: المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد التاسع) 2013.

المراجع الأجنبية

[1] Nathan Glazer, Democracy and deep divides, (journal of Democracy, April 2010) National Endowment for Democray.

© 2019 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.